مجلة الشهاب ● المجلد: 10، العدد: 01 (2024م) ● ص ص421- 430
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/391

الرقابة الدولية على العملية الانتخابية: المفهوم وتحدي السيادة

International oversight of the electoral process: the concept And the challenge of sovereignty

د/ شوقي مدلل *
جامعة الوادي (الجزائر)
chaoukimedellel@gmail.com

ط.د/ أحمد التجاني عبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة سوسة (تونس)
ahmedtidjaniabssi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/03 | تاريخ القبول: 2024/03/10 | تاريخ النشر: 2024/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: تمثل الانتخابات قاعدة شرعية لبناء الديمقراطيات التمثيلية التي يملك فيها المواطنون ممارسة حقهم في الاختيار لمن يمثلهم في المجالس المنتخبة. ولا يكون لهذا الحق أن يكون مضموناً ومكفولاً إلا إذا كان محاطاً بآليات وميكانيزمات تضمن سلامة الاختيار وتفادي عدم تزييفه. وتقدم الرقابة على العملية الانتخابية الشرعية للسلطة من خلال الإقرار بنزاهة الانتخابات وصحة ومصداقية نتائجها سواء كانت رقابة محلية أو دولية، إلا أنه من جهة أخرى تمثل الرقابة الدولية مساساً بسيادة الدولة عندما تتجاوز مهام جمع وتحليل المعلومات وتفادي التجاوزات إلى التأثير في توجهات الناخبين واستباق دعوة الدولة المعنية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الدولية؛ العملية الانتخابية؛ السيادة.

Abstract: Elections represent a legitimate basis for building representative democracies in which citizens have the right to exercise their right to choose who represents them in elected assemblies. This right cannot be guaranteed and secured unless it is surrounded by mechanisms and techniques that guarantee the integrity of the choice and avoid its falsification. Oversight of the electoral process provides legitimacy to the authority through acknowledgment of the integrity of the elections and the validity and credibility of its results, whether it is local or international oversight. However, on the other hand, international oversight represents an infringement on the sovereignty of the state when it goes beyond the tasks of collecting and analyzing information and avoiding abuses to influencing the voters' orientations and anticipating the call of the state in question.

Keywords: international oversight; electoral process; Sovereignty.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، أخذت الديمقراطيات تواجه تحديات النزاهة والشفافية مع تصاعد الضغط الدولي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، والدخول في مرحلة سيادة القيم الرأسمالية وفي مقدمتها ترسيخ الديمقراطية كمنهج لتولي السلطة في الدول ذات السيادة. لقد برزت منذ ذلك الحين أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات كمؤشر على التوجه نحو عالم جديد قائم على حرية الاختيار وفق معايير متفق عليها وواضحة للجميع، أين أصبحت الانتخابات في العديد من الدول معياراً للشرعية وفق مدى فعالية المراقبة الدولية عليها.

كانت أول عملية مراقبة دولية للانتخابات في أربعينيات القرن العشرين في كوريا. حيث بعثت الأمم المتحدة وفداً من موظفيها لجمع وتحليل البيانات حول تلك الانتخابات. وفي التسعينيات قامت الأمم المتحدة بنفس العملية في نيكاراغوا وناميبيا بغرض متابعة عملية ترسيخ الديمقراطية في تلك الدول تزامناً مع التحول نحو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من توسع التهديدات الناجمة عن الحروب الأهلية النزاعات الداخلية التي لا يمكن مواجهتها إلا بتبني النهج الديمقراطي للحكم.

تكتسب الانتخابات صفات النزاهة والمصداقية والشرعية عند اقتناع الشعب بمجرياتها ونتائجها، وقبول كل أطيافه بالسلطة المنبثقة عنها، حتى أولئك الذين لم يصوتوا لصالحها. وتعد الرقابة الدولية أحد أهم دعامات شرعية الانتخابات من حيث انتفاء المصلحة بالنسبة للهيئات التي تشرف على المراقبة، وكذلك مدى تمتعها بالحياد وعدم التدخل في اختيارات الناخبين. هذه الأمور تدفعنا إلى الاستفهام حول أدوار ومهام تلك المؤسسات المراقبة ومدى قدرتها على إضفاء الصفات اللازمة على الانتخابات من أجل ترسيخ معايير دولية تضمن نزاهة الحكم في الدول، مع تمسك تلك الدول بمقومات سيادتها من جهة، وسعيها لإبراز شرعية الانتخابات للمجتمع الدولي من جهة ثانية. وعليه يمكن أن نسأل:

إلى أي مدى تساهم الرقابة الدولية في ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية في ظل جدلية الحفاظ على السيادة وتحقيق الشرعية لدى الدولة؟

وسوف نبحث في الإجابة عن السؤال المذكور من خلال النقاط الآتية:

1. في مفهوم الرقابة على العملية الانتخابية.
2. بين الرقابة المحلية والرقابة الدولية للانتخابات.
3. الرقابة الدولية على العملية الانتخابية وسيادة الدولة.
4. نقد الرقابة الدولية على العملية الانتخابية.

1. في مفهوم الرقابة على العملية الانتخابية

من المتعارف عليه أن عملية الرقابة على العملية الانتخابية ليست عامة، مع أن متابعتها من طرف المواطنين ووسائل الإعلام وهيئات المجتمع المدني والهيئات الرسمية متاحة. وتضطلع الهيئات المراقبة للانتخابات بمهام الملاحظة ورصد البيانات وتحليلها ومن ثم إبداء الرأي فيها وفق تقارير ترفع للجهات المعنية.

1. 1. تعريف الرقابة على العملية الانتخابية:

تكون الرقابة الدولية على العملية الانتخابية مبنية على دعوة رسمية من الدولة المنظمة للانتخابات، وقبول من المؤسسة المدعوة القائمة على عملية المراقبة. وفي العادة لا يمكن للرقابة الدولية أن تغطي كل مراحل العملية الانتخابية لأنها لا تتمتع بالتواجد الدائم داخل الدولة المعنية طيلة مجريات التفاعلات السياسية التي تسبق الانتخابات. وتستعين البعثات الدولية للمراقبة بالمعلومات المتاحة من الجهات الرسمية والمراقبين المحليين والأحزاب السياسية.

ويستخدم مصطلح الرقابة الدولية مرادفاً لمصطلح الملاحظة. هذان المصطلحان يشتركان في هدف واحد هو تحديد مدى انفتاح ونزاهة وحرية الانتخابات. إلا أن مصطلح الرقابة يزيد عن الآخر بعناصر معينة مما يستدعي التمييز بينهما.

وضع المعهد الدولي للديمقراطية والدعم الانتخابي (ADEA)تعريفاً لملاحظة العملية الانتخابية هو: " تجميع المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية وتكوين حكم ورأي حولها بواسطة تلك المعلومات، من خلال عمل أشخاص مختصين وغير مسموح لهم التدخل في مجرياتها، ومحميين من أي أخطار أو تهديدات أثناء تأدية واجباتهم"[1].

أما المراقبة والإشراف على العملية الانتخابية فهي: " إجراءات متابعة العملية الانتخابية بدءً بتسجيلات الناخبين والحملات الانتخابية والاقتراع وإعلان النتائج".

في عملية المراقبة يمتلك المراقبون الدوليون الحق في التدخل لمنع التزوير والتزييف الذي يمكن أن يقع خاصة في الديمقراطيات التي تعقب حروب أهلية وصراعات على السلطة[2].

- تتدخل الرقابة الدولية في إدارة وتنظيم الانتخابات في الدول التي تعجز فيها السلطة المركزية عن أداء مهامها.

[1] International institute for democracy and election assistance (ADEA), *Glossary of Electoral and Related Terms (draft)*, (Stockholm: International (http://www.idea.int/publications/ace/electoral_glossary.htm)

[2] Guy Cyrille Tapoko, ELECTION OBSERVATION AND THE QUESTION OF STATE SOVEREIGNTY IN AFRICA. Journal of African Elections.Volume 16 . No 1. 2017. P55.

• تقدم مؤسسات الرقابة الدولية المساعدات التقنية للديمقراطيات الناشئة من أجل إرساء معايير وأعراف انتخابية تضمن التداول على السلطة ونزاهة الانتخابات.

تستند عملية المراقبة الدولية للانتخابات على العديد من الصكوك القانونية الدولية التي تؤكد على ضرورة نزاهة الانتخابات في أي دولة تسعى إلى توطين الديمقراطية. وفي مقدمة تلك الصكوك يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في المادة 21 منه على أن: " إرادة الشعب هي من تؤسس سلطة الحكومة، هذه الإرادة لابد أن يعبر عنها بشكل دوري وبانتخابات نزيهة، والتي لابد أن تكون عامة وفق المساواة وبالاقتراع السري وبإجراءات انتخابية حرة". كما أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في مادتها 25 على أنه : " لكل مواطن الحق في أن تكون له الفرصة في التمتع بجزء من عملية تسيير الشؤون العامة بشكل مباشر أو باختيار من يمثله، وأن يَنتخب أو يُنتخب في انتخابات دورية وعامة وفق معيار المساواة، بما يضمن له التعبير عن إرادته من خلال الانتخابات".

وتؤكد وثيقة كوبنهاجن الموقعة من طرف 55 دولة في 1990 في مادتها 8 على أن: " مشاركة الدول في عملية الرقابة بإمكانها أن تعزز العملية الانتخابية في الدولة المعنية، التي بإمكانها دعوة مراقبين من أي دولة أو هيئة خاصة أو منظمة دولية أو مؤسسة من أجل مراقبة مجريات انتخاباتها الوطنية المحددة والمهيكلة قانوناً، كما تضمن للمراقبين سهولة الدخول لمجريات العملية الانتخابية على المستوى الوطني مع عدم تدخلهم في تلك العملية"[1].

ويميز المعهد الدولي للديمقراطية والدعم الانتخابي بين الملاحظة والرقابة، حيث تقتصر الأولى على التواجد في مراكز الاقتراع ومتابعة العملية الانتخابية وتقديم تقارير وصفية لمجرياتها، بينما تذهب الرقابة إلى جمع المعلومات وتحليلها وإصدار أحكام حول مدى نزاهة العملية الانتخابية.

1. 2. مهام ومبادئ الرقابة الدولية على العملية الانتخابية

تضطلع العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية بمهام الرقابة على الانتخابات في مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية والمنظمات غير الحكومية كمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمجموعات البرلمانية، وكذلك الأجهزة الحكومية والمنظمات ما بين الحكومية. كما تقوم هذه المؤسسات بأنشطة محددة تناولها المعهد الدولي للديمقراطية والدعم الانتخابي تتعلق بمراقبة العملية الانتخابية هي[2]:

- الوساطة: وهي شكل من أشكال التدخل، وتتم حين تنشأ جدالات بين المتنافسين في الانتخابات.

[1] Viktoria Thomson, International election observation as a model of international governmentality studies. Canada: Carleton University. 2012. P8.

[2]International institute for democracy and election assistance (ADEA), "Code of Conduct - Ethical and Professional Observation of Elections". IDEA, Stockholm.1997. p27.

وهدفها تقديم المساعدة لأطراف الجدال على الوصول إلى حلول وسط بينهم.

- الدعم التقني للانتخابات: حيث تقترح المؤسسات الرقابية على الدول المعنية توظيف خبراتها التكنولوجية في مجال الرقابة من أجل توفير الوقت وتفادي الاختلالات والتجاوزات التي يمكن أن تحدث.

- الإشراف: تتضمن توثيق عملية الاقتراع واعتماد النتائج في كل مراحل الانتخابات.

- الملاحظة: القيام بمتابعة مجريات الاقتراع من خلال التواجد في أهم أماكن التصويت التي تختارها المؤسسات الدولية بشكل حر ودون توجيه من قبل الدولة المعنية.

تعمل الرقابة الدولية للعملية الانتخابية على تعزيز الديمقراطية في الدول من خلال إعطائها المصداقية المطلوبة، وذلك بإرساء مستوى كبير من الإدراك لدى الشعب بأن مهام المؤسسات الرقابة الدولية يمكن أن تحد من أشكال الاحتيال والتزييف لنتائج الانتخابات التي تقوم بها الهيئات الحكومية في الدول حديثة العهد بالتحول الديمقراطي.

وتقوم الرقابة على العملية الانتخابية على ثلاثة مبادئ رئيسية مشتركة وضعتها ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية (OSCE)، هي[1]:

أ- تعهد الحكومات المنظمة للانتخابات بإقامة تلك الانتخابات ستكون ديمقراطية وحرة ونزيهة.

ب- ترسيخ قاعدة تقوم على التزام المراقب الدولي بعدم التدخل في مجريات العملية الانتخابية.

ج- الالتزام بالشفافية والوضوح في عمل المراقبين الدوليين خلال أداء مهام وعند صياغة تقاريرهم حول الانتخابات.

2. بين الرقابة المحلية والرقابة الدولية للانتخابات

تهدف كلاً من الرقابة الدولية والرقابة المحلية على الانتخابات إلى دعم الديمقراطية وتنميتها وتعزيز الثقة في الانتخابات من خلال التواجد في مراكز الاقتراع وتقديم تحليلات وأراء وأحكام على العملية الانتخابية تعمل على تطوير الأداء الانتخابي لدى الهيئات المنظمة والناخبين.

2. 1. مميزات الرقابة المحلية على العملية الانتخابية

تختلف الرقابة المحلية عن الرقابة الدولية تتمثل في ميزات هي[2]:

أ- المراقبون المحليون يمتلكون دراية كافية عن التفاعلات السياسية داخل الدولة وعن السياسات التي تنتهجها.

ب- يتمتع المراقبون المحليون بدعم المجتمع المدني ويلعبون دور مهم في تكامل العملية الانتخابية،

[1] Viktoria Thomson, Ibid. p9.

[2] Michael Lidauer and Eva Gil, Democracy Reporting International, Domestic election: key concept and international standards. Germany. 2015. P2.

وتشجيع المشاركة السياسية، وتنمية المؤسسات السياسية الديمقراطية، بفعل تواجدهم الدائم داخل المجتمع.

ج- يمتلك المراقبون المحليون القدرة على تجنيد ما يشاءون من أفراد متطوعين، وهذا يساعدهم على تواجدهم في أغلب مراكز الاقتراع.

د- يتمكن المراقبون المحليون من الولوج إلى العديد من الإدارات ومؤسسات الدولة، مما يعطيهم فرص أكبر لي تجميع المعلومات ومتابعة العملية الانتخابية.

2. 2. مميزات الرقابة الدولية على العملية الانتخابية

تتفوق الرقابة المحلية عن الرقابة الدولية في انتمائها إلى البلد المعني بالانتخابات، إلا أن المراقبين الدوليين يمتلكون ميزات عديدة لا يمتلكها المراقبون المحليون هي[1]:

أ- القدرة على التعامل مع وسائل الإعلام الدولية والسلطات المحلية داخل الدولة. ومتحررون من أي ضغط أو تدخل في عملهم.

ب- بفعل تعودهم على مراقبة العديد من العمليات الانتخابية في العديد من الدول، يمتلك المراقبون الدوليون منهجية كبيرة ومتطورة في الرقابة ولهم القدرة على المقارنة بين الديمقراطيات في العالم.

ج- يستند المراقبون الدوليون في تقاريرهم وملاحظاتهم على نشاطاتهم وتنقلاتهم، ولا يثقون في أي مصادر أو تقارير أخرى من أجل إضفاء الحياد والمصداقية على عملهم.

3. الرقابة الدولية على العملية الانتخابية وسيادة الدولة

يذهب العديد من الدارسين إلى ربط الرقابة الدولية على العملية الانتخابية بالمساس بسيادة الدولة خاصة في إفريقيا. حيث يرى الباحث Matlosa أنها تعبر عن هيمنة الدول الغربية على الدول الإفريقية وأداة من أدوات التدخل في شؤونها الداخلية.

3. 1. معنى السيادة

تعبر فكرة السيادة عن الدولة واستمرار وجودها استناداً إلى كونها الفاعل الرئيسي في النظام الدولي منذ السلام الواستفالي الذي أرسى فكرة الدولة القومية ذات السيادة القائمة على المساواة واحترام الآخر وعدم التدخل في شؤونه. لقد ترسخت سيادة الدولة مع توازن القوى الذي جعل من العلاقات الدولية تتسم بالاستقرار بحيث تعمل الحروب على الرجوع إلى التوازن بين القوى كلما سعت إحدى الدول إلى بسط سيطرتها على دولة أخرى وانتهاك سيادتها.

تمثل الدولة كياناً سياسياً اعتبارياً يتمتع بسلطة سيادية معترف بها على إقليم معين تسكنه مجموعة

[1] Idem.

من البشر بشكل دائم. استمرار هذا الكائن الاعتباري مرهون بقيامه بوظائف محددة تمثل مبرر وجوده. في مقدمة هذه الوظائف حفظ الأمن من خلال احتكار وسائل العنف، وتجديد هياكل ومؤسسات النظام السياسي عن طريق الانتخابات.

من الناحية التاريخية، عبرت نظرية سيادة الأمة عن الشخص الاعتباري المعنوي القانوني المستقل عن الأفراد فالأمة. هنا، ليس المواطنون الذين يشكلونه السيادة. لقد عبرت عن فئة معينة ومحددة، وتتجاوز الزمن الحاضر لتشمل أعرافاً وقيماً وصفات كانت موجودة ومتبعة في الماضي ولحساب المستقبل. ولا يؤدي حق الانتخاب إلا هذه الفئة من البرجوازيين وفق شروط وضعتها الطبقة نفسها، فالانتخاب هنا واجب وإلزام تؤديه نيابةً عن الأمة[1].

إلا أن هذه النظرية سرعان ما اندثرت وقامت على أنقاضها نظرية ثانية وهي نظرية سيادة الشعب التي أخذت أيضا من مؤلف جان جاك روسو الذي يرى بأن الحكم لا يكتسب صفة الشرعية إلا إذا كان قائما على رضا الشعب الذي اعتبره روسو مستودع السلطة، فالحاكم يمارس سلطاته بالوكالة عن الشعب الذي تنازل له عن جزء من حقوقه من خلال التفويض الممنوح له من قبلهم، فينشأ بذلك التزام متبادل من كلا الطرفين الحاكم والشعب. هذه الرؤية حصرت أصحاب السيادة في المواطنين الذين يعيشون على لإقليم الدولة ويتمتعون بحقوقهم المدنية والقادرين على ممارسة واجباتهم نحوها .

تعددت الرؤى والإضافات النظرية المتعلقة بموضوع سيادة الدولة، إلا أنها جعلت من صاحب السيادة المعيار المحدد لمدى استقلالية الدولة عن المؤثرات الخارجية والداخلية، وركزت فكرتها في السلطة المطلقة للدولة على إقليمها وفي علاقاتها الخارجية.

3. 2. الرقابة على الانتخابات وتحدي السيادة

تعد الانتخابات داعماً أساسياً لأمن وتنمية الديمقراطيات، وتبين مدى قربها من المعايير الدولية من خلال تنظيمها بشكل دوري يثبت تمتع السلطة الحاكمة بالسيادة الشعبية. إلا أن حاجة الدولة إلى من يساعدها في تنظيم ومراقبة الانتخابات يراه العديد من الدارسين تنازلاً عن بعض مجالات السيادة. هذا الأمر يتضح من خلال تدخل الهيئات الخارجية في حق الاختيار لدى المواطنين الذي يمثل جوهر الديمقراطية.

تمنح الانتخابات للمواطنين حق ممارسة السيادة الشعبية من خلال اختيار من يمثلهم ومن يقودهم. كما أن تنظيم الانتخابات تعتبر مهمة ومسؤولية سامية للدولة حسب إعلان مبادئ الرقابة على العملية الانتخابية الذي جاء فيه: "الانتخابات الديمقراطية والنزيهة تعبر عن السيادة التي يتمتع بها المواطنون من خلال اختيار السلطة التي تحكمهم ومنحها الشرعية"[2].

[1] عثمان علي الرواندوزي، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر. القاهرة: دار الكتب القانونية. 2010. صفحة 22.

[2] Guy Cyrille Tapoko, Ibid. p52.

تقوم الرقابة الدولية على الانتخابات على وجوب توجيه الدعوة من طرف الدولة المعنية إلى الهيئات الدولية من أجل قيامها بمهمة المراقبة، كما تتم العملية بموافقة تلك الهيئة. هذا ما ينص عليه إعلان دوربن لمبادئ حوكمة الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا لسنة 2002، وكذلك توجيهات الاتحاد الإفريقي حول مهام ملاحظة ومراقبة الانتخابات لنفس السنة. كما أضاف الإتحاد الإفريقي هذا المبدأ إلى ميثاقه في باب الانتخابات والديمقراطية والحوكمة لسنة 2007.، حيث جاء في المادة 19 ما نصه: " كل دولة عضو في الاتحاد لابد أن تبلغ لجنة الانتخابات من أجل إرسال ملاحظين عند إجراء الانتخابات"[1].

وإن كان الاتحاد الإفريقي يشترط توجيه الدعوة إلا أنه ألزم الأعضاء بضرورة توجيهها، مما يعني التدخل في إرادة الدول بفرض الرقابة الدولية على الانتخابات، ومن ثم المصادقة على نتائجها. هذا الأمر يجعل الرقابة الدولية شرطاً للحصول على المصادقة والقبول بنتائجها.

4. نقد الرقابة الدولية على العملية الانتخابية

بقدر ما يسعى القائمون على تنظيم الانتخابات إلى إكسابها مصداقية أكبر من خلال جلب المراقبين الدوليين للوقوف على مراحل إجرائها، بقدر ما تنتقد الرقابة الدولية على الانتخابات في مسألة إضفائها الشرعية على الانتخابات التي لا يستطيعون تغطية كل مجرياتها[2]. وفي العادة، يتلقى المراقبون الدوليون تدفقات كثيرة من المعطيات حول مجريات الانتخابات، وفي وقت ضيق لا يسمح لهم بالقيام بتحليل ومناقشة نتائج تلك الانتخابات.

تصبح عملية تقييم العملية الانتخابية مهمة صعبة حين يعمل القائمون عليها على التحكم في مخرجاتها لصالح جهات معينة مستعينين بالرقابة الدولية[3]. في هذه الحالة يصبح المراقبون في وضع جدلي بين إعطاء تقييم موضوعي ذو مصداقية من جهة، وحسابات تفادي صراعات أهلية قد تنجم عن نتائج الانتخابات من جهة أخرى.

يركز منتقدو الرقابة الدولية على العملية الانتخابية على ثلاث نقاط رئيسية:

4. 1. الموالاة

يركز منتقدو عمل الرقابة الدولية على الانتخابات كثيراً على مسألة الحياد التي يتوجب على المراقبين الالتزام بها تجاه أطراف التنافس الانتخابي في الدول المعنية. هذه المسألة ليست جديدة بالنسبة لمراقبة الانتخابات، فاستقلالية لجان المراقبة الدولية مسألة نسبية لأنهم يخضعون لتوجيهات المؤسسات الدولية الحكومية والمؤسسات ما بين حكومية، تلك المؤسسات تتكون من دول لها أجندتها

[1] Ibidm p58.

[2] Eric Bjornlund, Beyond Free and Fair: Monitoring Elections and Building Democracy (Washington DC; Baltimore; London: Woodrow Wilson Center Press and Johns Hopkins University Press, 2004).p305.

[3] Susan D. Hyde, The Pseudo-Democrat's Dilemma: Why Election Monitoring Became an International Norm (Ithaca: Cornell University Press).2011.p162.

عندما يتعلق بالدولة المعنية بالانتخابات[1]. وكذلك ميل المراقبين التابعين للمنظمات ما بين حكومية إلى تأييد أجندة الحكومة التي ينتمون إليها داخل الدولة.

يؤكد دارسو موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات أن أغلب عمليات المراقبة التي تمت للعديد من المواعيد الانتخابية في إفريقيا خلال العشرين سنة الأولى من القرن الحالي كانت غير محايدة، وبدأت قبل موافقة الدول المعنية كزيمبابوي ونيجيريا[2]. كما تمت تلك المهام دون وضع برنامج عمل محدد للمراقبين مما جعل تحركاتهم تخضع لرغبات وأجندة الدول المعنية.

4. 2. عدم الدقة

ثاني نقطة ينتقد فيها المراقبون الدوليون هي عدم دقة البيانات التي يقدمونها في تقاريرهم لأن عملهم لا يشمل كل المراكز ولا يغطي كل مراحل العملية الانتخابية. هذا الأمر يبقي عمل الرقابة الدولية وصفياً وغير عملي بحيث لا يبين مدى نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة في الدول التي تحكمها أنظمة شمولية.

يعيب النقاد على المراقبين الدوليين تقديمهم بيانات حول مراكز انتخابية لم يزوروها خاصة في بعض الدول الإفريقية خوفاً على أنفسهم. بالتالي يصبح لدى الرقابة الدولية هامش كبير للخطأ. كما أن السلوكيات غير النظامية والتجاوزات تبدأ قبل بدأ الانتخابات ولا يستطيع المراقبون الدوليون تغطيتها بحكم تركيزهم على يوم الاقتراع فقط[3].

4. 3. ضعف الكفاءة

في أغلب الدول الإفريقية، وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية، يبقى المراقبون لوقت طويل محجوزون في الإقامات المخصصة لهم ولا يتحركون إلا برفقة السلطات والأجهزة الأمنية. بالإضافة إلى عدم احتكاكهم بالناخبين والمترشحين. هذا الأمر يجعل تصوراتهم عن البلد الذي يمارسون فيه مهامهم سطحية ومصدرها وسائل الإعلام.

في دول كثيرة كأندونيسيا، يبتكر القائمون على إجراء الانتخابات عدة طرق للتزوير وتزييف النتائج. هذه الطرق لا يستطيع المراقبون الدوليون رصدها. لهذا يرى بعض الدارسين أن مهام الرقابة الدولية على الانتخابات تشجع الانتقال إلى رقابة مقَنّعة تضفي الشرعية على انتخابات غير نزيهة[4].

---

[1] Karen J. Jason, 'The Role of Non-Governmental Organizations in International Election Observing'. New York University Journal of International Law and Politics. (1991).p 1795-843

[2] Halfdan Lynge-Mangueira, Why 'Professionalizing' International Election Observation Might Not be Enough to Ensure Effective Election Observation. International Institute for Democracy and Electoral Assistance.2012.p8.

[3] Judith Kelley, 'The Good, the Bad, and the Ugly: Rethinking Election Monitoring', conference paper prepared for the Inter-Regional Workshop on Regional Organizations and Integrity of Elections, 5-8 December 2011, Stockholm, Sweden (Stockholm: International IDEA, 2012). P783.

[4] Hyde, Susan D. (2007b), 'Experimenting in Democracy Promotion: International Observers and the 2004 Presidential Elections in Indonesia', Perspectives on Politics. (2007). p511-27.

في الوقت الحالي، تعمل الهيئات الدولية المعنية بمراقبة العملية الانتخابية على تطوير منهجياتها للمراقبة من خلال تدريب وتكوين المراقبين وتزويدهم بالمعدات اللازمة وتسخير التكنولوجيات الحديثة في عملهم.

5. خاتمة

تقدم الرقابة على العملية الانتخابية الشرعية للسلطة من خلال الإقرار بنزاهة الانتخابات وصحة ومصداقية نتائجها. إلا أن الرقابة الدولية تختلف عن الرقابة المحلية من حيث قدرة المراقبين الدوليين على إعطاء مقارنات أحكام بين الدول بحكم خبراتهم، كما يتمتع المراقبون المحليون بالقدرة على إعطاء حقائق وأراء شاملة لكل مجريات العملية الانتخابية بفعل تواجدهم الدائم داخل الدولة ومعرفتهم الكافية بالمجتمع المحلي.

تمثل الرقابة الدولية مساساً بسيادة الدولة عندما تتجاوز مهام جمع وتحليل المعلومات، وتفادي التجاوزات؛ إلى التأثير في توجهات الناخبين، واستباق دعوة الدولة المعنية. إلا أن الرقابة الدولية يمكن أن تدعم سيادة الدولة إذا قامت البعثات الدولية بمهامها كاملة بحياد وشفافية؛ ومن ثم مصادقة الهيئات الدولية على الانتخابات.

6. قائمة المراجع:

1- Eric Bjornlund, Beyond Free and Fair: Monitoring Elections and Building Democracy (Washington DC; Baltimore; London: Woodrow Wilson Center Press and Johns Hopkins University Press, 2004).

2- Guy Cyrille Tapoko, ELECTION OBSERVATION AND THE QUESTION OF STATE SOVEREIGNTY IN AFRICA. Journal of African Elections.Volume 16 . No 1. 2017.

3- Halfdan Lynge-Mangueira, Why 'Professionalizing' International Election Observation Might Not be Enough to Ensure Effective Election Observation . International Institute for Democracy and Electoral Assistance.2012.

4- Hyde, Susan D. (2007b), 'Experimenting in Democracy Promotion: International Observers and the 2004 Presidential Elections in Indonesia', Perspectives on Politics. (2007).

5- Hyde D Susan, The Pseudo-Democrat's Dilemma: Why Election Monitoring Became an International Norm (Ithaca: Cornell University Press).2011.

6- International institute for democracy and election assistance (ADEA), "Code of Conduct - Ethical and Professional Observation of Elections". IDEA, Stockholm.1997.

7- Judith Kelley, 'The Good, the Bad, and the Ugly: Rethinking Election Monitoring', conference paper prepared for the Inter-Regional Workshop on Regional Organizations and Integrity of Elections, 5-8 December 2011, Stockholm, Sweden (Stockholm: International IDEA, 2012).

8- Karen J. Jason, 'The Role of Non-Governmental Organizations in International Election Observing'. New York University Journal of International Law and Politics. (1991).

9- Michael Lidauer and Eva Gil , Democracy Reporting International, Domestic election: key concept and international standards. Germany . 2015.

10- Viktoria Thomson, International election observation as a model of international governmentality studies. Canada: Carleton university. 2012.

11- عثمان علي الرواندوزي، **السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر**. القاهرة: دار الكتب القانونية. 2010.

12- International institute for democracy and election assistance (ADEA), *Glossary of Electoral and Related Terms (draft)*, (Stockholm: International (http://www.idea.int/publications/ace/electoral_glossary.htm)